مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: متغيرات النظام الاقتصادي العالمي بعد الازمة الاوكرانية
اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، د. دريد العيسى، باسل محمد زينه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5828
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 18:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Variables Of The Global Economic System After The Ukrainian Crisis

Dr. Nour Al Din Hormuz[*]
Dr. Durid Al-Essa[**]
Basil Mohamad Zina[***]

(Received 17 / 7 / 2022. Accepted 7 / 11 / 2022)

□ ABSTRACT □

The developments of the Russian special military operation in Ukraine and its economic and geopolitical repercussions, proved the failure of the existing colonial capitalist system and its international institutions to comprehend the situation. This system represented by the United States of America as a unipolar since 1991.
Within the framework of the development of the colonial capitalist economy, it reached the economy based on crises and wars to revitalize its economic cycle, by increasing employment and exporting arms. This means that any major war (the size of the Ukrainian war) and its repercussions that the United States or its proxies lose will lead to economic and geopolitical changes with which the face of the global economic system will change.

Keywords: Russian special military operation in Ukraine, Repercussions of the Ukrainian crisis, A bipolar or multipolar world, global economic system.

[*]**Professor- Economics And Planning- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[**]**Assistant Professor- Economics And Planning- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[***]**Postgraduate Student - Economics And Planning- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

متغيرات النظام الاقتصادي العالمي بعد الأزمة الأوكرانية

د. نور الدين هرمز*
د. دريد العيسى**
باسل محمد زينه***

(تاريخ الإيداع 17 / 7 / 2022. قُبِل للنشر في 7 / 11 / 2022)

□ ملخّص □

إن تطورات العملية العسكرية الخاصة الروسية في أوكرانيا وتداعياتها الاقتصادية والجيوسياسية، أثبتت فشل النظام الرأسمالي الاستعماري القائم والمؤسسات الدولية التابعة له على استيعاب الموقف. هذا النظام الذي تمثله الولايات المتحدة الامريكية كقطب واحد منذ العام 1991.

وفي إطار تطور الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري، فقد وصل إلى الاقتصاد القائم على الأزمات والحروب لتنشيط دورته الاقتصادية، من خلال زيادة التشغيل وتصدير السلاح. هذا يعني بأن أي حرب كبيرة (بحجم الحرب الأوكرانية) وتداعياتها تخسرها الولايات المتحدة أو وكلائها سيؤدي إلى تغييرات اقتصادية وجيوسياسية يتغير معها وجه النظام الاقتصادي العالمي ما يوجه الأنظار نحو القطب الآخر المنتصر في هذه الحرب لنصل الى عالم ثنائي أو متعدد الاقطاب.

الكلمات المفتاحية: العملية العسكرية الخاصة الروسية في أوكرانيا، تداعيات الأزمة الأوكرانية، عالم ثنائي أو متعدد الأقطاب، النظام الاقتصادي العالمي.

* أستاذ – الاقتصاد والتخطيط– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** مدرس– الاقتصاد والتخطيط– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
*** طالب دكتوراه – الاقتصاد والتخطيط– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مقدمة:

شهد النظام الاقتصادي العالمي منذ تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 وحتى الأزمة الأوكرانية تفرد الولايات المتحدة الامريكية بالقرار الاقتصادي والسياسي العالمي، وكذلك السيطرة على المنظمات الدولية باختلاف تسمياتها. حتى جاءت الأزمة الأوكرانية لتثبت فشل النظام الرأسمالي الاستعماري (الذي انتهجته الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية) بالحفاظ على القطبية الواحدة.

هذا النظام الذي اعتمد في تطوره على قانوني التراكم والتوسع الرأسمالي من خلال أبرز فلاسفته ومنهم آدم سميث– كينز– فريدمان، حتى أصبح الاقتصاد الامريكي قائم على الأزمات والحروب لتنشيط دورته الاقتصادية، من خلال زيادة التشغيل وتصدير السلاح. إلا أن الأزمة الاوكرانية أثبتت حتى الآن أن هناك منافس قوي على الساحة الدولية من الناحية العسكرية ألا وهو روسيا، ومنافس أشد قوة اقتصادية منهما وهي الصين. وبالتالي ربما نشهد في الفترة القادمة وتحديداً بعد انتهاء العملية العسكرية الخاصة الروسية في أوكرانيا عالم ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول فرضية تصبح يوماً بعد يوم واقعاً، ألا وهي عالم متعدد الأقطاب من جهة، ومن جهة أخرى تحليل بنية النظام الرأسمالي الاستعماري وفشله في الثبات على القطب الواحد المعتمد نظرية الإنفاق العسكري التي دامت أكثر من نصف قرن من خلال مواكبة التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية بعد الازمة الاوكرانية. وبالتالي فإن:

مشكلة البحث تتمحور حول سؤال: هل هناك حتمية تاريخية موضوعية (وفق منهج الاقتصاد السياسي ونظرياته) للانتقال نحو التعددية القطبية؟

أهداف البحث:

يمكن أن نجمل أهداف البحث بالآتي:

1– التأكيد على أن الأزمة الاقتصادية هي جوهر النظام الرأسمالي.

2– التعرف على تداعيات الأزمة الأوكرانية عالمياً.

3– تأكيد فرضية عالم متعدد الأقطاب من خلال ظهور منافسين على المستوى الدولي فيما يتعلق بحجم ونوعية السلاح وقوة الاقتصاد ومناطق النفوذ والسيطرة.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على أدوات التحليل القائم على المنهج الوصفي التحليلي _ الاستقرائي، مع دعم الوقائع بالأمثلة المناسبة والإحصائيات للتحقق من صحة الفرضيات والوصول لأهداف البحث.

الفرضيات:

1– يغطي النظام الرأسمالي الاستعماري أزماته من خلال تصديرها لدول المحيط، أو افتعال حروب لزيادة الإنفاق العسكري وتحريك الاقتصاد وزيادة التراكم الرأسمالي.

2– أصبح النظام الاقتصادي العالمي ومؤسساته أكثر هشاشة بعد الأزمة الاوكرانية.

3-اختلال نظرية الإنفاق العسكري من خلال بروز قطب منافس مع خسارة حروب عديدة ومناطق النفوذ والسيطرة في العقد الأخير.

تطور الرأسمالية الاستعمارية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم

تطورت الرأسمالية عبر ثلاث مراحل كبرى، هي: الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية. وقد ارتبط ظهور الرأسمالية بحركة الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر، التي فتحت طرقاً تجارية جديدة أمام التجار الاوروبيين وفرصاً لتحقيق الأرباح من خلال استقدام السلع المتنوعة ومراكمة الثروات. والرأسمالية هي نظام اقتصادي ونمط انتاج يقوم على مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمبادرة الفردية والمنافسة الحرة وتقسيم العمل وتخصيص الموارد عبر آلية السوق دون حاجة الى تدخل مركزي من الدولة.

والرأسمالية ليست واحدة في كل دول العالم فهونغ كونغ وسنغافورا وسويسرا والولايات المتحدة وروسيا والامارات العربية و..... أيضاً كلها دول رأسمالية، ولكننا ميزنا الولايات المتحدة بالرأسمالية الاستعمارية(colonial capitalism) لأنها اعتمدت في تراكم وتوسع رأسمالها على خلق الصراعات والحروب وبيع السلاح في مناطق كثيرة من العالم(كما سيتبين خلال هذا المبحث).

الدورة الاقتصادية وأزمة النظام الرأسمالي

إن الأوضاع الاقتصادية في النظام الرأسمالي تخضع لقانون التطور الدوري، ويمكن تعريف الدورة الاقتصادية(economic cycle): بأنها تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، أو بأنها تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي، مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار[1].

وتعد الدورة الاقتصادية السمة الملازمة لهذا الاقتصاد، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود(recession) ثم يعود فينهض من ركوده وهكذا. والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة (كساد)، فانتعاش، ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي. ويجب التنويه إلى أنه على الرغم من أننا نطلق على التقلبات الاقتصادية لفظ (دورات)، إلا أن النموذج الفعلي لها غير منتظم على الإطلاق، بحيث لا تتشابه الدورات الاقتصادية، وذلك من حيث المدة والآثار وكيفية التنبؤ.....[2] كما انه لا يوجد اتفاق بين الكتاب على تلك المراحل سواء من ناحية الأسماء أم الأسباب أم المظاهر أم الفترة التي تستغرقها.

ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطاً عضوياً بالمراحل الأخرى، ففي مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع فيزداد الطلب عليها (ضمن ما تسمح به الدخول المنخفضة)، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلب، وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية تنخفض أسعار رأس المال الأساسية وأجور العمل فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الاستثمارات. فيتجه التطور نحو الأعلى ويزداد الطلب على السلع وتميل الأسعار إلى الارتفاع، فيزداد المردود وتنخفض أسعار عوامل الإنتاج، ما يؤدي إلى انخفاض التكاليف ويدفع بالرأسماليين لزيادة نشاطهم فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود من جديد، ويبدأ التحول من الأزمة والركود إلى الانتعاش والنهوض. غير أن الانتقال من الانتعاش والنهوض إلى الأزمة والركود يتم باتجاه معاكس تماماً. ففي مرحلة

[1] د. النقيب، أنور محمود، الإطار الفكري للازمات الاقتصادية، مجلة شؤون اجتماعية، تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة، العدد 107،خريف 2010، ص11.

[2] ساموبلسون، هاوس، نورد، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، ناشرون، لبنان، 2006،ص495-501.

النهوض الاقتصادي يزداد الإنتاج، ويفيض عن حاجة السوق فيصبح العرض أكبر من الطلب، وعندما يبلغ الفائض بينهما حداً معيناً تتجه معه وعنده الأسعار نحو الانخفاض، فيقل مردود المؤسسات، في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وتدني الطلب الفعال، ما يقود إلى كساد السلع، ويندفع أصحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود والأزمة. وهكذا تتناوب مراحل الدورات الاقتصادية وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعاً لاختلاف شروطها من بلد لآخر ومن وقت لآخر[3].

وتعد الأزمة أحد العناصر الحاكمة للدورة الاقتصادية حيث تتحدد معالم هذه الدورة الاقتصادية وحدودها أساساً بالأزمة، فكل أزمة تنفجر هي نقطة النهاية لدورة مضت ونقطة البداية لدورة مقبلة، وتصبح الأزمة أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة. فعندما يكون الاقتصاد في وضع القمة توجد هناك عوامل ومتغيرات تدفع إلى وضع الانكماش والركود ثم الكساد، وكذلك عندما يكون الاقتصاد في وضع الكساد توجد عوامل ومتغيرات تدفع للتحول إلى وضع التوسع والانتعاش، ولأن التصحيح لا يحدث في البداية وإنما يحدث في النهاية فانه يظهر فجأةً ويحدث هزة عنيفة في الاقتصاد كله[4].

بما أن الأزمة الاقتصادية هي جوهر النظام الرأسمالي، كان لابد من التعرف على أهم نظريات الأزمة الاقتصادية من خلال أبرز منظريها.

نظريات الأزمة الاقتصادية

في إطار الفكر والأدبيات النظرية التي اجتهدت في تفسير الأزمات الرأسمالية، قُدمت جهود كثيرة ونظريات متعددة يمكن الإشارة إليها من خلال مجموعة من النظريات منها[5]:

1-نظرية اختلال الاستهلاك عن الإنتاج: وترجع تلك النظرية إلى سيسموندي (المدرسة الكلاسيكية) حيث تعزو هذه النظرية الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف أو إلى عدم إشباعه.

وقد استند سيسموندي إلى بعض أفكار آدم سميث واستنتج أن الإنتاج يجب أن يتوافق مع الاستهلاك، وان الإنتاج يتحدد بالدخل، وانه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج، لذلك يجب على الإنتاج أن يلائم الاستهلاك. وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، وقد أكد أيضاً أن توسيع الإنتاج يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضاؤل استهلاك الجماهير سيقلل من إمكان تصريف الإنتاج ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب رأس المال.

2-نظرية التجديد والابتكار: وترى هذه النظرية أن أسباب الأزمات تعود إلى ديناميكية النظام الاقتصادي في تطور الفنون الإنتاجية المستخدمة، وتفسر الأزمة انطلاقاً من عواملها المسببة المتمثلة في ظهور الاختراعات والابتكارات الجديدة أو الإبداع في المجالات المختلفة.

فعندما يكون النظام الاقتصادي في حالة التوازن الثابت وهو الوضع الذي ينعدم فيه أي نمو (تغيير) للنظام الاقتصادي في حالة السكون، ولكن فجأةً يظهر ما يعرف بالتدمير الخلاق أي يتم التخلص من الطرق القديمة في فعل الأشياء حسب تعبير شومبيتر، والابتكار الذي يمثل الحافز على الحركة والنمو هو الذي سيكون مسؤولاً عن نمو النظام

---

[3] **البيلاوي، حازم، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، مصر، 1993،ص49-50.**

[4] **د.مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، رقم 147، ص414.**

[5] **د. النقيب، أنور محمد، مرجع سابق، ص13-14-15.**

وحركة تطوره، وهو المسؤول أيضاً عن انهياره وتدميره من خلال الانزلاق إلى مرحلة أكبر من الحركة والنمو عندما تعجز الآليات القائمة عن استيعاب كل الابتكارات والاختراعات.

3-نظرية التغيرات الهيكلية: ترى هذه النظرية أن التغيرات في البنى والهياكل هي التي تقف وراء التغيرات والتحولات الاقتصادية، وان هذه التغيرات الهيكلية هي نتيجة تفاعل ثمانية أنواع من القوى، أربعة منها أساسية وهي التقدم التقني والنمو السكاني والتغيرات السياسية والاضطرابات(turbulence) والتأهيل.

وأربع قوى ثانوية هي تطور نظام التسليف وتطور المجتمعات وتوسع الصناعة على حساب الزراعة والتحولات في توزع الدخول.

4-نظرية المغالاة أو الإفراط في الاستثمار: تؤكد هذه النظرية أن نهاية مرحلة الانتعاش وبداية مرحلة الانهيار تعودان إلى المغالاة في الاستثمار إلى درجة تزيد عن عرض رأس المال، وان قوى التطور الاقتصادي طالما أنها لا يمكن أن تأتي منتظمة، فان عدم انتظامها سيؤدي إلى توسع كبير في المعدلات المعتادة للنشاط الاقتصادي.

وتتمثل حالات التوسع الكبيرة في فترات الرواج والانتعاش أن تنتهي دائماً إلى حالة الكساد والانهيار، وإن استمرار التوسع الاقتصادي وثباته في مرحلة الانتعاش سيؤديان إلى اتجاه منحى النشاط الاقتصادي نحو الارتداد إلى مرحلة خطيرة هي الأزمة التي تحدث مصحوبة بخسائر جسيمة وفقدان الثقة وإفلاس الكثير من المؤسسات المالية، والسبب في ذلك هو التقديرات الخاطئة للمنظمين.

5-النظرية النقدية: وهي من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية(economic crises) بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان.

وترى أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بأن سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة.

6-النظرية الماركسية: وتفسر هذه النظرية أن التناقضات البنيوية الكائنة في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي هي الأساس في حدوث الأزمات الاقتصادية.

مع أن الماركسيين لا يعدون الأزمات بمثابة حدث طارئ في الرأسمالية، وإنما يعتبرونها عنصر أساسي ملازم ومرافق لقانون التراكم الرأسمالي، وعن طريقها تحل الرأسمالية وبشكل مؤقت وعابر تناقضاتها إلا أنها عاجلاً أم آجلاً، ومن خلال أزمة ما وتحت ضغط الطبقة العاملة وما إن يبدأ الركود الاقتصادي، ستشهد الرأسمالية انهيارها.

7-نظرية نقص الطلب الفعال (كينز): يفسر كينز الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل، ومنها (قانون ميل الناس إلى التوفير).

ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائماً عن نمو مجموع الدخل الحقيقي نتيجة خصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، كما أنه بالإمكان الخروج من الأزمة من خلال خلق الطلب الفعال ودفع الاقتصاد للوصول إلى حالة التشغيل الكامل (نظرية الاستخدام الكامل)[6].

صحيح أن تدخل الدولة عنده هو حالة مؤقتة وليست مستمرة، بالإضافة لكونه يشجع على الوصول للتوازن الاقتصادي وهو بحسب رأيه لا يكون دائماً بمرحلة التشغيل الكامل، لذلك سنتناول كينز بشيء من التوسع في الفقرة التالية.

[6]**Keynes j, m. the general theory of Employment, Interests and Money,machmillan, London, 1936, p366-367 .**

قانوني التراكم والتوسع الرأسمالي وهيمنة الولايات المتحدة على العالم

مرت الرأسمالية خلال تاريخها بمراحل عديدة ومتنوعة، والرأسمالية عند الرأسماليين تجدد نفسها وباستمرار وفق الظروف والمتغيرات والأزمات السائدة، لذلك كان لا بد من استعراض هذا التطور.

فقد عبر آدم سميث أبو الليبرالية –والليبرالية(liberalism) هي: تصور العالم على أنه مكون من أفراد متحررين من كل القيود، ويسعون دائماً لتحقيق مصالحهم الذاتية –عن فكر الليبرالية، وعن وظيفة اليد الخفية، التي تتلخص في أن تطور المجتمع يحتاج إلى تمكين الفرد من مزاولة أقصى درجات حريته في المنافسة، وان البقاء للأصلح والأقوى، ولكي يتحقق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، لابد من انتهاج سياسة عدم التدخل، أي يجب أن تطلق حرية العمل، وحرية التعاقد، وحرية التجارة، وحرية المنافسة. لان هناك قوانين صارمة تعمل عملها في المجتمع والطبيعة وتؤدي دائماً إلى الوضع الأفضل، ولهذا يجب الحفاظ على دور الحكومات والمنظمات الاجتماعية بعيداً عن التدخل في طريقة عمل هذه القوانين[7].

إن أفكار سميث جاءت مع التحول في بنية النظام الاجتماعي في الغرب من نظام الإنتاج الإقطاعي الطبيعي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي الكبير، الذي يحتاج إلى المواد الخام والأسواق، وحرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال.

وهكذا بدأت أفكار الليبرالية تستجيب لمقتضيات الواقع، هذه الليبرالية القائمة على الحريات والتي لخصتها بشعار (دعه يعمل دعه يمر)، شعار حمله الفلاسفة والمفكرون من خلال اكتشافهم القانون الطبيعي، هذا القانون الذي يقوم على فكرة أن الطبيعة تحدد نظاماً كونياً خالداً من صنع الذات العليا. في داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقي والعالم المعنوي بفضل التدخل السماوي الذي تحول على أيدي مفكري الليبرالية– من هؤلاء المفكرين: فولتير – لوك – روسو – هيوم – كانت – سميث – ريكاردو – مالتوس– إلى قانون، وهذا القانون حتمي مضمونه: أن مصلحة العالم ككل تتحقق حتماً من خلال عمل كل فرد على تحقيق مصلحته الخاصة[8].

كما طالب سميث بضرورة إطلاق العنان للسوق في تنظيم الأرباح والأجور وتخصيص الموارد، والسوق بهذا المعنى: جهاز ينظم نفسه من أجل تزويد المجتمع بحاجاته بصورة منتظمة. وبالتالي فان السوق تمثل ذروة الحرية الاقتصادية الفردية، فالمرء يستطيع أن يفعل ما يحلو له في السوق، ولكن إذا شاء أن يفعل مالا ترضى عنه السوق فسوف يكون الخراب الاقتصادي ثمن الحرية الفردية هذه. وقد أطلق على العالم الذي تحدث عنه سميث عالم المنافسة الذرية، أي العالم الذي لم يكن فيه أي جزء من الجهاز الإنتاجي (العامل والرأسمالي) من الكبر إلى الحد الذي يجعله يتدخل في الضغوط الناشئة عن المنافسة أو يقاومها[9].

هذا ما قاله ودعا إليه سميث لكن هل الواقع العملي كان يسير وفق تصورات سميث؟

في الواقع إن عوامل عديدة كانت ولا تزال تتحكم بالسوق وتحد من حرية نظام السوق الذي حاول سميث أن يقيمه، فعلى سبيل الذكر لا الحصر، ومنذ عصر سميث ظهرت الارتباطات بين رجال الصناعة الذين كانوا يتفقون على رفع الأسعار بطريقة مفتعلة خارج نطاق حرية السوق من جهة، ومن جهة أخرى يبدأ العمال أيضاً بتكوين جمعياتهم لمقاومة ضغوط المنافسة عندما أدت هذه المنافسة إلى خفض أجورهم.

---

[7] **زكي، رمزي، دراسة بعنوان: أزمة النظام الرأسمالي، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد (718)، 11 أكتوبر 1982، ص20–22.**

[8] **د. دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول (الأساسيات)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002، ص236.**

[9] **د. الحمش، منير، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في النمو والأزمات والفوضى، دمشق، دار الأهالي، 2001، ص172.**

وبدلاً من سيادة حالة المنافسة الكاملة في السوق، فان التطورات أدت إلى ظهور حالة المنافسة الاحتكارية وبروز حالات من الاضطراب والأزمات من خلال ما دعي بالدورات الاقتصادية التي كانت تعصف بالاقتصاد، وتؤدي إلى البطالة والركود. وبرزت بعد ذلك الشركات الكبرى الاحتكارية وتغيرت معها طبيعة السوق نفسها ولم تعد السوق قادرة على الوقوف في وجه الضغوط التي تخلقها الشركات العملاقة من جهة ونقابات العمال من جهة أخرى ما أضعف الوظيفة التوجيهية الأساسية التي كانت للسوق، والتي كان يتصورها وينشدها سميث. وأمام الأزمات الاقتصادية، والمثالب الكبيرة التي أمكن ملاحظتها من خلال الممارسات الليبرالية، سادت في المجتمعات الرأسمالية أنواع مختلفة من الاستغلال، سواءً في داخل المجتمعات أم في علاقاتها مع الأطراف (بلدان العالم الثالث المستعمرة)، حيث تم نهب ثروات هذه البلدان لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي خدم في النهاية مصالح الاحتكارات، ما يؤكد أن السوق كجهاز للثمن وكمجال للمنافسة الذرية لا وجود له إلا في النظريات. لذلك ظهرت اتجاهات متعددة سعت لتصحيح الأوضاع، منها اتجاهات الاشتراكية المتعددة التي كانت تنادي بضرورة تدخل الدولة، في حين ادعى الليبراليون اللاحقون أن الأسباب ترجع إلى الخطأ في الممارسة على وجه يمكن تصحيحه بمزيد من التنظيم الرأسمالي[10].

كانت الخطوة الأولى في مواجهة مساوئ الليبرالية، هي اكتشاف خطأ الليبرالية الأول، أي خطأ الاعتماد على تلقائية التغيير الاجتماعي، وذلك برفض ما تعلمه الليبرالية للناس بان مصالحهم ستتحقق حتماً بحكم فعالية (القانون الطبيعي) ودون تدخل من قبل الدولة. والذي عزز النقد الموجه للفكر الليبرالي، هي الأزمة الاقتصادية الحادة التي أصابت الولايات المتحدة ثم انتقلت إلى جميع أنحاء العالم في أواخر العشرينات من القرن الماضي. وقد وقف الاقتصاديون عاجزون عن تشخيص الداء أو وصف الدواء إلى أن ظهر كينز عام 1936، في كتابه (النظرية العامة للعمل والفائدة والنقد) مؤكداً أن المشكلتين الأساسيتين المتولدتين عن سير الاقتصادات المعاصرة، تتمثلان في البطالة، وفي الظلم الكبير الواقع في توزيع الثروات والمداخيل[11].

لقد توصل كينز إلى تشخيص أزمة الرأسمالية في كتابه النظرية العامة، من خلال جملة من النتائج المهمة التي يمكن الإشارة إليها بما يلي[12]:

- قد يظل الاقتصاد الذي يعاني الكساد في مثل هذه الحالة، إذ ليس من شيء يمكن أن يخرجه من كساده.
- يتوقف الرخاء على الاستثمار، لأنه إذ لم تستخدم المدخرات، يبدأ ذلك الحلزون المخيف من الانكماش.
- الاستثمار ليس دافعاً للاقتصاد يمكن الاعتماد عليه، فهو مهدد على الدوام بالتشبع، والتشبع يولد الانكماش دون أن يكون هذا من خطأ رجل الأعمال. وباختصار فان الاقتصاد يعيش مهدداً بشبح الانهيار.

ولكن كينز لم يكتف بتشخيص الحالة، إنه يهدد بالخطر في الوقت الذي يبشر فيه بالأمل ويقترح العلاج. لقد هدم كينز الفروض النظرية التقليدية، وتجاوز التحليل الجزئي والتوازن الجزئي إلى تحليل واقعي على مستوى قومي، يبدأ من ناحية الطلب الكلي. فقد تناول التوازن الكلي في جميع الظروف والحالات سواءً تحقق التوازن الكامل أم لم يتحقق، وذلك على خلاف النظرية التقليدية التي تعالج حالة خاصة من التوازن في ظل التوظيف الكامل[13].

لقد توقف كينز عند تناقضات هامة تحدث على الصعيد الاقتصادي خلال الأزمات، فالنقص في الادخار يؤدي إلى تراجع الاستثمار، وبمجرد أن ينقص الاستثمار ينكمش حجم الاقتصاد، فيظهر الشقاء الاجتماعي. وقد أوضح كينز أن

---

[10] د. دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص276-277.

[11] Keynes j, m. the general theory of Employment, Interests and Money, last reference, p350.

[12] د. دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص231.

[13] د. دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني(الاقتصاد النقدي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص428.

الاقتصاد وهو في حالة الكساد يعجز عن توليد انتعاشه بطريقة آلية، وسبب ذلك أن المدخرات تتكمش بانكماش الاقتصاد وتزداد باتساع نطاقه، وهذا يعني أن كل رواج مهدد على الدوام بانهيار[14].

وفي التحليل الأخير، فان الاقتصاد يتوقف على حجم الاستثمار الذي تقوم به مشروعات الأعمال. فإذا كان الاستثمار منخفضاً انكمش حجم الاقتصاد، وإذا ارتفع جذب الشعب معه إلى الأعلى، وإذا أخفق الاستثمار في أن يظل عالياً فانه يسمح لعملية الانكماش أن تبدأ من جديد. إن الغنى والفقر، الرواج والكساد، تتوقف جميعاً على رغبة مشروعات الأعمال في الاستثمار، وإن هذه الرغبة لا يمكن أن تستمر إلى ما لانهاية، ولابد أن ينكمش الاستثمار عاجلاً أم آجلاً، لذلك على الحكومة أن تسد النقص. وفي عام 1934 وجه كينز خطاباً إلى جريدة نيويورك تايمز قائلاً[15]:

(إني انظر إلى مشكلة الانتعاش الاقتصادي في الضوء التالي: بأي درجة من السرعة يتقدم مشروع العمل العادي للإنقاذ؟ وعلى أي نطاق؟ وبأي وسائل؟ والى متى؟ نستحسن النصح بالإنفاق الحكومي غير العادي في هذه الأثناء).

ما يعني أن كينز ينظر إلى البرنامج الحكومي على انه تدخل غير دائم في مجرى النشاط الاقتصادي. ففي الوقت الذي حبذ فيه كينز سياسة التحكم في الرأسمالية والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، فانه لم يكن خصماً للمشروع الخاص لقد كانت نظرية كينز العامة تفسيراً للسبب الذي من أجله ينبغي أن ينجح علاج التدخل الحكومي الذي لا مفر منه.

كما أن كينز من أكثر المتنفذين الذين أشادوا بالإنفاق العسكري لمواجهة احتمالات الأزمة. وفي السنة الثانية من الحرب العالمية الثانية، نصح الولايات المتحدة بأن تغتنم ميزة منافع الإنتاج العسكري المتنامي، وبالفعل تضاعفت أرباح الشركات الأمريكية زمن الحرب ثلاث مرات[16].

ومن ثم ارتفع الإنفاق العسكري من أقل من 5% من الناتج القومي الإجمالي عام 1950 إلى 13% عام 1953. وكان من شأن ذلك المساعدة على الانتعاش الكبير بداية الستينات. حيث استخدمت الميزانية العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أي للتخفيف من حدة الأزمات والتقلبات الدورية. فحين تبلغ الأزمة ذروتها تغدق الدولة على الاحتكارات العسكرية والمدنية عقود عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على وقف الركود، وابتداء موجه من الإنعاش من خلال التوسع في رأس المال، والتخفيف من حدة تراكم رأس المال ليعاد إلى تراكمه مرةً أخرى بعد الأزمة*. ومنذ ذلك الحين صار القطاع العسكري هو القاطرة للصناعة والتكنولوجيا والبحث والعمالة[17].

ومع الأزمة التي اندلعت في بداية عقد السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة، وما نجم عنها من دخول الاقتصاد الرأسمالي في حالة مفارقة، تعايش فيها التضخم(inflation) مع الركود (حالة الركود التضخمي"stagflation"). أصبحت النزعة التدخلية تبدو وكأنها عديمة الجدوى، ففي حين لم يستطع الكينزيون أن يبادروا بحلول سريعة، برزت الليبرالية الجديدة التي قادها اقتصاديون من أتباع فريدمان الذي كان قد أصدر كتاباً عام 1962 بعنوان (الرأسمالية والحرية)، إلى جانب كتابات أخرى قدم فيها مفاهيمه المتعلقة بالدخل المستديم ووظيفة الاستهلاك والنقد. ومفهومه لمعدل البطالة الطبيعي، وقد كانت هذه الكتابات بمثابة مساهمات متعددة في تقويض أركان

[14] د. دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص442-446.

[15] هلبرونو، روبرت/ تأليف. البراوي، راشد / ترجمة، قادة الفكر الاقتصادي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1979، ص65.

[16]Paul Sweezty and Harry Magdoff, What is standing: the welfare state or capitalism, Sqcialism today round table, Cavatal, Yougoslavia, 1986, p19 .

*** لأن النظام الرأسمالي قائم على الأزمات، فهو يغذي الأزمة ليتوسع في رأس المال، وعندما تنتهي الازمة يبدأ بتراكمه من جديد، وهكذا، فالأزمة الاقتصادية هي جوهر النظام الرأسمالي.**

[17] د.مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص406.

الصرح الذي أشاده كينز حول تدخل الدولة، فعادت مرة أخرى الشعارات المنادية بالحد من تدخل الدولة وترك الأمور لقوانين السوق هي السائدة، ما ساعد في بروز الليبرالية الجديدة.

هذا وقد استندت دعاوى الليبراليون الجدد في تحليلهم للازمة الاقتصادية في السبعينات، إلى أن الكارثة التي وصلت إليها الرأسمالية، إنما تعود إلى التدخل الحكومي الذي عطل آليات السوق وضيق مجالات المبادرات الفردية، وأدى إلى تضخم حجم الحكومة وزيادة الإنفاق العام ومنافسة الحكومة للقطاع الخاص، بسبب احتياجاتها المستمرة للموارد المالية. الأمر الذي أدى إلى زيادة الضرائب وزيادة الدين العام والعبث بالتوازن النقدي وانفجار قوى التضخم وارتفاع معدلات التضخم والمستويات العامة للأسعار. ولمواجهة ذلك طالب الليبراليون الجدد بالعودة المطلقة إلى تحجيم دور الدولة ونقابات العمال، وإطلاق آليات السوق بلا حدود.

هكذا شهدت هذه الفترة انتعاش الليبرالية من جديد، واتهمت الكينزية بأنها لم تستطع تقديم التفسيرات لتلك المصاعب المتمثلة بالتضخم وتزايد معدلات البطالة سوى ما عبرت عنه (بالركود التضخمي)، علماً أن هناك أزمات حقيقية تعيشها رؤوس الأموال في الدول الرأسمالية جراء اتجاه معدل الربح للانخفاض، وهذا يجد أسبابه في التقدم العلمي والتكنولوجي من جهة، وفي السياسة الانكماشية التي تمارسها الليبرالية الجديدة تطبيقاً لتوصيات المدرسة النقدية من جهة أخرى. حيث أدى ذلك إلى تعميق التناقض بيت العرض والطلب، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة فيض الإنتاج السلعي، وهذا ما دفع بالرأسمالية لأن تعيش حالة استثنائية تجمع فيها نقيضين عرفت بما يسمى ظاهرة الركود التضخمي. وقد احتلت النظرية النقدية كمدخل للعلاج المركز الأول في التصدي للكينزية سواءً على الصعيد السياسي أو النظري، كما اندفعت تيارات ليبرالية أخرى للتقدم بوصفات للاقتصادات التي تواجه المصاعب، فأعادت الاعتبار بقوة للمؤسسات المالية الدولية حيث تم تعويم نظرياتها وأطروحاتها، وتم استخدام الاقتصاد الجزئي الكلاسيكي الجديد كأداة للإيضاح [18].

مع العرض السابق لتطور الرأسمالية الاستعمارية والمستند أساساً على قانوني التراكم والتوسع الرأسمالي كان هناك تطور في خطوات وهيمنة وسياسات اتخذتها الولايات المتحدة تماشياً مع مصلحتها الخاصة (إلى جانب سعيها الدائم إلى إشعال واستغلال الأزمات لمصلحتها) يمكن أن نجملها في الأمور الآتية:

1. براغماتية الولايات المتحدة، فتارة توصي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتارة تطلق اليات السوق لتعمل حسب المصلحة والحالة.
2. تنامي قدرة الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية والعسكرية بعد الحرب العالمية الثانية وبشكل كبير.
3. توسع نفوذ الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل اوروبا (خطة مارشال) والخليج العربي وجنوب افريقيا.
4. سيطرت الولايات المتحدة على المنظمات الدولية التي انشأتها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الامريكية القطب الأوحد لقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 وحتى الأزمة الأوكرانية.

لكن ما الذي تغير بعد الأزمة الأوكرانية؟

إن التحليل السابق للأزمة الاقتصادية وطريقة تعامل الرأسمالية الاستعمارية معها الذي بدوره قاد الولايات المتحدة لتكون القطب الأوحد في العالم، هو نفسه سيساعدنا لمعرفة ما سيحصل بعد الأزمة الأوكرانية لأن روسيا تتبع نفس الأسلوب الامريكي ولكن الفرق بينهما أن روسيا تعتبر أنها تعيد أراضيها التي يقطنها غالبية روسية، وتعزز أمنها الذي خرقه

[18] د. علي، مدين جواد، التنمية الاقتصادية العربية في ظروف العولمة (الإمكانات والمحددات مع إشارة خاصة لسوريا)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2000، ص 86.

الناتو بالتوسع شرقاً، بالإضافة للمعطيات الاقتصادية والجيوسياسية الجديدة. ولذلك يجب أن نتعرف أولاً على تداعيات هذه الازمة.

تداعيات الأزمة الأوكرانية

بدأت روسيا عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا بتاريخ 24 شباط 2022، وبدأت معها ومنذ اليوم الأول تداعيات(Repercussions) سياسية واقتصادية على مستوى العالم. وماتزال هذه التداعيات تتفاقم بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على بدايتها وستستمر حتى بعد انتهاء العملية العسكرية. خاصةً وأن روسيا أعلنت بأن عمليتها الخاصة في أوكرانيا ستمر بثلاث مراحل، أولها هو تحرير اقليم دونباس من المتطرفين الاوكرانيين (النازيين الجدد)، أما المرحلتين الثانية والثالثة لم تعلن عنهما بعد، ولنتعرف الآن على بعض تداعيات هذه الازمة.

التداعيات على روسيا واوكرانيا

تعرضت روسيا لخسائر متنوعة بسبب العملية العسكرية في أوكرانيا، وتنوعت هذه الخسائر بين بشرية (في العمليات القتالية، مع طول الفترة الزمنية للحرب والتحضير الجيد للمتطرفين الأوكرانيين، مدعومين بقوات وسلاح وخبرات غربية)، واقتصادية (بسبب كثافة العقوبات الغربية، والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، بما فيها قطاع النفط والغاز، وتجميد الأرصدة، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات ووقف التعامل مع روسيا)، وسياسية (مع عزلة روسيا عن المجتمع الدولي، حيث تضررت صلات روسيا بالعالم الخارجي). وأضحت روسيا أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبان الحرب الباردة، وقطع التبادل التجاري والثقافي والسياسي، وإغلاق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية، ومنع الرياضيون والفنانون والسياسيون الروس من المشاركة في العديد من الفعاليات، وكذلك تم حظر حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم[19]. ووفقاً لذلك فإن خسائر روسيا في الأشهر الثلاث الأولى للحرب تقدر بنحو 400 إلى 500 مليار دولار، وإذا استمرت العملية العسكرية لسنة كاملة فالمرجح أن تلامس الخسائر الروسية تريليون دولار[20].

الجدير ذكره هنا، بأن شبكة "سي.إن.إن" الامريكية قالت: إن خطة "تكديس الألم" على الرئيس فلاديمير بوتين وإجباره على إعادة النظر في العملية العسكرية، لم تنجح. وبحسب الشبكة فإن صادرات النفط الروسي زادت بمقدار 1.7 مليار دولار في أيار إلى حوالي 20 مليار دولار وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، وهذا أعلى بكثير من متوسط 2021 البالغ 15 مليار دولار تقريباً. وتجني روسيا من صادرات الطاقة القدر ذاته من الأموال التي كانت تجنيه قبل العملية العسكرية. وساعدت زيادة الصادرات من النفط الروسي إلى آسيا في تعويض جزء كبير من تلك الخسائر الناجمة عن العقوبات من الغرب، إذ إن الصين شهدت وصول وارداتها منها إلى مليوني برميل يومياً لأول مرة كما ارتفعت واردات الهند منها أيضاً لتصل إلى 900 ألف برميل يومياً وفقاً للشبكة[21].

وفي المقابل، ومع استمرار الحرب الروسية–الأوكرانية، تضخمت خسائر الاقتصاد الأوكراني، حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما لحقت بالبنية التحتية الأساسية من الطرق والجسور والموانئ أضراراً كبيرة. فالحرب

---

[19] **إيمان أحمد عبد الحليم، "هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة استراتيجية لموسكو؟"، 10/آذار/ 2022 ، متاح على الرابط: https://bit.ly/3KlfDXP.**

[20] **عبد الخالق فاروق، الخسائر الاقتصادية المقدرة لروسيا جراء الازمة الاوكرانية، موقع الميادين، 14/اذار/2022، موقع الميادين، متاح على الرابط: https://www.almayadeen.net/amp/articles.**

[21] **العقوبات زادت مكاسب روسيا وخسائر الغرب، وكالة سبوتنيك، نقلاً عن شبكة سي ان ان الامريكية، 2022/6/27، متاح على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/20220627.**

الروسية لم تستهدف تدمير المواقع العسكرية الأوكرانية فقط، بل أيضاً الأهداف المدنية ذات الصلاة العسكرية، كما جرى استهداف البنية التحتية للاتصالات في أوكرانيا. وأغلقت معظم الموانئ والمطارات الأوكرانية نتيجة الأضرار التي لحقت بها، كما أن كثيراً من الطرق والجسور إما تضررت أو دُمِّرت وتسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المطلة على البحر الأسود في عرقلة حركة النقل البحري، وحاولت الحكومة الأوكرانية استبدال نقل البضائع الزراعية عبر السكك الحديدية إلى دول الجوار الأوروبي، قبل أن تحظر تصدير العديد من السلع الزراعية. وعلى الرغم من صعوبة حصر الأضرار المادية في أوكرانيا بشكل نهائي حالياً، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن ما لا يقل عن 100 مليار دولار من البنية التحتية والمباني والأصول المادية الأخرى جرى تدميرها. قبل الحرب الروسية، بلغت الاحتياطيات النقدية لأوكرانيا 31 مليار دولار في العام 2021، لكن الحرب تسببت في دمار واسع النطاق للقدرة الإنتاجية لأوكرانيا، وتدهور تجارتها الخارجية، وتضاؤل قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، علاوةً على زيادة تدهور الأوضاع المالية، وارتفاع الضغوط التضخمية في أوكرانيا مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والمعادن والانكماش الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 25 و35%، وفق صندوق النقد الدولي، وكذلك تصاعد فجوة التمويل الخارجي إلى نحو 5 مليارات دولار[22]. وفي أحدث احصائية لخسائر أوكرانيا فقد أعلن أندريه يرماك، مدير مكتب الرئيس الاوكراني زيلينسكي، بأن بلاده فقدت 35% من ناتجها المحلي الاجمالي و 200 مصنع وتجاوزت الخسائر المباشرة للبلاد بالفعل مستوى 600 مليار دولار أمريكي[23].

تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأوروبي والسياسات الدفاعية الأوروبية

تأثرت الدول الأوروبية بالعديد من الأضرار والتحديات الاقتصادية بسبب الأزمة، وكان من أهمها[24]:

1- تباطؤ النمو الاقتصادي: من المرجح أن تؤدي الأزمة الروسية – الأوكرانية لتباطؤ تعافي الاقتصادات الأوروبية(أو حتى تعميق معاناتها)، وسط متاعبها السابقة بسبب جائحة كورونا. فقد خفض "بنك باركليز" من توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي للقارة الأوروبية هذا العام إلى 3.5% بعد الأزمة، مقارنة بـ 4.1% قبلها، بينما كان "جي بي مورجان" أكثر تشاؤماً وخفض من توقعاته لنمو المنطقة خلال هذا العام إلى 3.2%، فقط مدفوعاً بطبيعة الحال بالتراجع المتوقع في التجارة الخارجية الأوروبية مع روسيا، وتباطؤ الاستهلاك الخاص.

2- تداعيات سلبية على التجارة: يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، حيث مثل نحو 37.3% من تجارة روسيا خلال عام 2020، كما تعد روسيا خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي. ويرى "رابو بنك" الهولندي، أن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا ستؤثر بشدة على العلاقات التجارية بين روسيا والاتحاد الأوروبي، خاصةً مع اعتزام دول السبع والولايات المتحدة إلغاء وضع "الدولة الأولى بالرعاية" الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

ومعنى ذلك أن الكتلة ستكون قادرة على زيادة الرسوم الجمركية أو تحديد حصص على الواردات الروسية، في الوقت الذي ردت فيه موسكو على العقوبات الغربية بحظر تصدير أكثر من 200 منتج إلى الخارج، وهو ما سينعكس سلباً على حجم التجارة بينهما.

---

[22] **ماهيناز الباز، "آليات أوكرانيا لإدارة اقتصاد الحرب مع روسيا"، مركز المستقبل، 23/آذار/ 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/37oCwkT.**

[23] **وكالات، تجاوزت 600 مليار دولار .. تعرف على خسائر اوكرانيا من الحرب، صحيفة اليوم السابع، القاهرة 1/حزيران/2022، متاح على الرابط: https://m.youm7.com/amp/.**

[24] **"تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 17/آذار/2022 ، متاح على الرابط: https://futureuae.com/ar/mainpage/Item/7165/ .**

3- تهديد الاستثمارات الأوروبية: باتت الأصول الأوروبية في روسيا عرضةً لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الأزمة الراهنة والعقوبات الغربية، فمن المحتمل أن تخسر الشركات الأوروبية التي قررت وقف أعمالها في روسيا أصولها بالسوق الروسي، وهو ما أكده الجانب الروسي مؤخراً. ويصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2019. بينما أن الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي بلغت نحو 136 مليار يورو خلال العام نفسه.

ومن المحتمل أن تفقد أوروبا جانباً من استثماراتها غير المباشرة (المالية) في روسيا، فوفقاً لبنك التسويات الدولية، هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسية، والتي قد تقوم الأخيرة بتجميد جميع المبالغ أو بعضها، فيما أن حاملي السندات السيادية الأوكرانية من أوروبا قد يتعرضوا أيضاً لمخاطر التخلف عن السداد، علماً أن حجم هذه السندات يصل إلى 23 مليار دولار.

4- قطاع السياحة: تعد روسيا ثالث أكبر مُصدر للسياحة في أوروبا، وفقاً لقاعدة بيانات "جلوبال داتا" (Global Data)، حيث يقدر عدد الرحلات المتجهة من روسيا إلى أوروبا نحو 25.5 مليون رحلة خلال عام 2021، لذا فإن الوضع الحالي سيضر بقطاع السياحة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

وستخسر دول، مثل بولندا وإستونيا وألمانيا، ما يقرب من مليوني سائح وفقاً لـ "جلوبال داتا" لعام 2022. فضلاً عن ذلك، فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار وقود الطائرات إلى ارتفاع تكاليف السفر بالنسبة للمستهلكين، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب في قطاع السياحة الأوروبي بشكل عام.

5- البنوك والخدمات المالية: تعد البنوك الأوروبية أكثر المؤسسات الأوروبية انكشافاً على روسيا، وتبلغ أصول المؤسسات المالية المملوكة لبلدان الاتحاد الأوروبي بروسيا، نحو 60 مليار يورو (65.5 مليار دولار)، بحصة إجمالية تبلغ 4% من أصول القطاع المصرفي الروسي. كما تظهر بيانات بنك التسويات الدولية أن لدى كل من البنوك الفرنسية والإيطالية مطلوبات مستحقة من الديون الروسية بلغت حوالي 25 مليار دولار، في حين أن البنوك النمساوية دائنة للكيانات الروسية بنحو 17.5 مليار دولار. وفي ظل الأزمة، تزايدت المخاوف من أن البنوك سوف تحتاج مرة أخرى إلى زيادة مخصصات خسائر القروض.

6- تضرر قطاع الطيران: أقرت روسيا مؤخراً حظر الرحلات الجوية من 36 دولة معظمها دول أوروبية كإجراء انتقامي للحظر الذي فرضته الدول الأوروبية على رحلات الطيران المدني التي تشغلها شركات طيران روسية أو المسجلة في روسيا، مما سيؤثر سلباً على رحلات شركات الطيران الأوروبية، لاسيما المتجهة لشرق آسيا.

وستضطر الشركات الأوروبية لتجاوز المجال الجوي الروسي، على نحو سيؤدي لإطالة الوقت الذي تستغرقه الرحلات، ومن ثم ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الرحلات الجوية، كما يمكن أن تزيد الأزمة من الخسائر المتوقعة في قطاع الطيران الأوروبي خلال العام الجاري والتي قدرتها "إياتا" قبل الأزمة بحوالي 9.2 مليار دولار.

7- ارتفاع معدل التضخم: بلغ معدل التضخم في منطقة اليورو نحو 5.8% خلال شباط 2022، وهو أعلى مستوى له منذ 20 عاماً، حيث استمرت أسعار السلع والخدمات بالمنطقة في الزيادة نتيجة جائحة كورونا. ومع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء مجدداً بسبب الحرب، تذهب التقديرات إلى أن التضخم بمنطقة اليورو سيتجاوز معدل 6% خلال الأشهر القادمة. بينما، يتوقع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية البريطاني أن يصل التضخم في منطقة اليورو إلى 5.5% في عام 2022 و2.1% في عام 2023، ارتفاعاً عن التوقعات السابقة البالغة 3.1% و1.3%

على التوالي، بينما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في المملكة المتحدة نحو 7% في عام 2022 و4.4% في عام 2023، ارتفاعاً عن توقعات شباط البالغة 5.3% و2.7% على التوالي[25].

8- أعباء استضافة اللاجئين الأوكرانيين: غادر أكثر من 10.5 مليون شخص منذ 24 شباط 2022، واستقر 6.37 مليون منهم في أوروبا، معظمهم في بولندا، بحسب مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[26].

وستبلغ تكلفة جهود إغاثة اللاجئين الأوكرانيين نحو 30 مليار يورو (32.7 مليار دولار) في عامها الأول وفقاً لمركز التنمية العالمية. وهنا، حذر بعض مسؤولي الاتحاد الأوروبي من أن أزمة اللاجئين الأوكرانيين تمثل "تحدياً كبيراً" للكتلة، سواءً من الناحية المالية أو الاجتماعية[27].

9- نشاط التصنيع: تعد روسيا مورد رئيسي للسلع الأساسية لأوروبا، كما أنها مدرجة في قائمة المفوضية الأوروبية لموردي المواد الخام المهمة والمعادن، لذا فإن انقطاع الإمدادات من هذه السلع، سيترتب عليه تفاقم مشاكل سلاسل التوريد الحالية وتعطيل صناعات معينة بشكل كبير مثل السيارات.

ومع استمرار الأزمة الأوكرانية فقد ارتفعت أسعار العديد من السلع التي تصدرها روسيا وأوكرانيا(مثل الفحم والفولاذ والنيكل)، حيث تتراوح حصص كلتا الدولتين من هذه الأسواق بين 10 إلى 50%، وتحتضن الدولتان ايضاً نسبة 48% من إجمالي تجارة البلاديوم. وتعد هذه المواد ضرورية للعديد من الصناعات. ونظراً للتهديدات التي تشهدها السلع النادرة وارتفاع الأسعار الحالي، تشعر شركات تصنيع السيارات بالقلق وتسعى لرفع الأسعار الحالية بين 15 إلى 25% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل الألمنيوم والنحاس والفولاذ[28].

10- التأثير على الأمن الغذائي: أدت الأزمة الأوكرانية إلى تعطيل نظام إنتاج الغذاء على مستوى العالم، حيث تنتج كل من روسيا وأوكرانيا ثلث صادرات العالم من الأمونيا والبوتاسيوم الضرورية لصناعة الأسمدة، فضلاً عن كونهما سلة خبز العالم بتصديرهما نحو 30% من القمح والشعير و65% من زيت بذور دوار الشمس و15% من الذرة. وارتفعت أسعار الأسمدة وعدد من السلع الغذائية بنسبة تتراوح بين 20 و 50% بعد الحرب. ونشهد اليوم امتداد الضغوطات إلى خارج أوروبا، حيث تشير التحليلات إلى احتمال ارتفاع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية التابع للأمم المتحدة بنحو 45% في العام الحالي، وإن زيادة الانفاق على المواد الاساسية مثل الطعام قد تدفع العائلات الأوروبية نحو هاوية الفقر[29].

11- تهديد أمن الطاقة: تعد روسيا أكبر مورد للطاقة للاتحاد الأوروبي، إذ تستحوذ على حوالي 40% من واردات الكتلة من الغاز الطبيعي، وما يقرب من ثلث وارداتها من النفط. ومع بداية الحرب الأوكرانية، تصاعدت المخاوف الأوروبية بشأن احتمالية قيام روسيا بوقف الإمدادات بسبب العقوبات الغربية المفروضة على موسكو.

---

[25] **أوليفيا وايت وآخرون، الحرب في أوكرانيا تسفر عن اثني عشر اضطراباً تغير وجه العالم، ماكينزي باللغة العربية، نيويورك 9 مايو 2022 مقالة متاح على الرابط: https://www.mckinsey.com/featured-inisights/highlights-in-arabic/war-in-ukraine-twelve-disruptions-changing-the-world-arabic/ar**

[26] **البريطانيون يكشفون المدة الزمنية التي يوافقون فيها على استضافة اللاجئين الأوكرانيين، وكالة سبوتنيك، 12/آب/2022، متاح على الرابط: https://sputnikarabic.ae/amp/20220812/.**

[27] **"تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير"، مرجع سابق.**

[28] **أوليفيا وايت وآخرون، الحرب في أوكرانيا تسفر عن اثني عشر اضطراباً تغير وجه العالم، مرجع سابق.**

[29] **المرجع السابق.**

وبالرغم من أن تدفقات الغاز الروسي بقيت مستمرة لأسواق الاستهلاك خلال الستة أشهر الاولى من الأزمة، فإن أسعار الطاقة قد ارتفعت إلى مستويات قياسية منذ بداية الحرب، إذ شهدت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا ارتفاعاً قياسياً لتصل إلى 3300 دولار لكل 1000 متر مكعب في 7 آذار الماضي، كما اخترقت أسعار خام برنت في الفترة نفسها مستوى 127 دولاراً للبرميل، قبل أن تتراجع لاحقاً عند ما يقارب 112 دولاراً للبرميل. وتفرض تلك الزيادات أعباء إضافية على الميزانيات الأوروبية، حيث لجأت كثير من الحكومات الأوروبية مؤخراً لتخصيص أموال كبيرة كإعانات للأسر، لاحتواء آثار ارتفاع أسعار الطاقة[30].

أما بعد إعلان شركة "غاز بروم" أن ضخ الغاز الروسي إلى أوروبا عبر "السيل الشمالي" قد توقف بشكل تام، فقد ارتفع سعر الغاز الطبيعي ليصل إلى أكثر من 3500 دولار لكل متر مكعب، ومن المرجح أن يصل قبل نهاية العام إلى حوالي الـ 5000 دولار، الأمر الذي سيخلق ضغوطاً تضخمية على القارة العجوز، وسيجعل أوروبا تعاني شتاءاً قاسياً[31].

أما فيما يتعلق بالسياسات الدفاعية الأوروبية: فبعد العملية العسكرية الخاصة الروسية في أوكرانيا 2022، أعاد الهولنديون النظر في خطة التخلص من الدبابات الثقيلة، وأعلن الألمان رفع ميزانيتهم العسكرية إلى 100 مليار يورو، وذكر المستشار الألماني، أولاف شولتز، أمام البرلمان الألماني: "لقد دخلنا مرحلة جديدة بعد غزو أوكرانيا"[32]. وميدانياً، تخلت ألمانيا عن نهج "التريث في تعزيز قدراتها العسكرية" رداً على العملية الروسية في أوكرانيا، وبالرغم من الحظر الذي تفرضه ألمانيا على تصدير الأسلحة الفتاكة إلى مناطق النزاع، أعلنت الحكومة الألمانية، في 27 شباط 2022، أنها بصدد تسليم أوكرانيا ألف صاروخ مضاد للدبابات و500 صاروخ "ستنجر" من مخزون الجيش الألماني. واتجهت لتعزيز قواتها المنتشرة شرقاً في إطار حلف شمال الأطلسي، لاسيما في سلوفاكيا. ولا يقتصر الأمر في هذا التحول الاستراتيجي على نظرة ألمانيا لذاتها، ولكن أيضاً على نظرة الأوروبيين للقوة الألمانية، ففي عام 2011، قال رادوسلاف سيكورسكي، وزير الدفاع والخارجية السابق لبولندا: "إن خوفي من قوة ألمانيا أقل كثيراً من خوفي من بقاء ألمانيا في حالة من الخمول". لكن غزو بوتين لأوكرانيا–حسب تعبير الكاتبَين– يمثل اللحظة التاريخية التي أصبحت فيها أوروبا تشعر بالارتياح تجاه القوة العسكرية الألمانية[33].

تكمن المعضلة الأمنية الأوروبية في كون الارتدادات العكسية الناتجة عن فرض العقوبات على روسيا كبيرة، مقارنة مع ارتداداتها على واشنطن بحكم الارتباطات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والأمنية. ومن ثم، إذا كانت الأزمة الأوكرانية قد تحقق لواشنطن العديد من الأهداف الاستراتيجية، مثل تأزيم العلاقات بين موسكو ودول الاتحاد الأوروبي، وإعادة تقييم العلاقات الروسية–الأوروبية، ووضع حد لطموحات الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في التمدد الخارجي والهيمنة على أوروبا عبر استراتيجية دبلوماسية الغاز، وتنامي أرباح أرباب المجمع الصناعي العسكري أكثر مما ربحوا من قتالهم ضد تنظيم "داعش" أو القاعدة أو صنع السلاح لهما، فإن هذه الأزمة يمكن أن تشكِل منعطفاً فاصلاً للأمن الأوروبي، وتؤدي إلى تغيير جذري في الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية. وكلما طال أمد الأزمة واستمر تدفق اللاجئين

---

[30] **"تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير"، مرجع سابق.**

[31] **وقف توريد الغاز الروسي إلى أوروبا عبر"السيل الشمالي"، موقع روسيا اليوم، 27 أيلول 2022، متاح على الرابط: https://arabic.rt.com/business/1393829-.**

[32] **كيفين كونولي، "غزو روسيا لأوكرانيا: كيف كشف "هشاشة" السلام في أوروبا؟"، بي بي سي، 10/آذار/ 2022، متاح على الرابط: https://bbc.in/3OfBKqV.**

[33] **Sudha David-Wilp and Thomas Kleine-Brockhoff, "A New Germany: How Putin's Aggression Is Changing Berlin Foreign Affairs, March 1, 2022, "accessed April 3, 2022". https://fam.ag/3u31hLS**

الأوكرانيين إلى دول الاتحاد الأوروبي، استمر استنزاف موارد وقدرات الاتحاد الأوروبي، خاصةً أن أوروبا ليست مستعدة لتداعيات استمرار الحرب في مجالي الطاقة والاقتصاد وكذلك اللاجئين[34].

تداعيات الأزمة على منطقة الشرق الأوسط وافريقيا

كما هو معروف فإن دول الشرق الاوسط تأثرت وستتأثر بواردات الحبوب من كل من روسيا واوكرانيا وخاصة القمح، بالإضافة للزيوت النباتية كعباد الشمس والذرة، وبعض الدول تأثر بإمدادات النفط كلبنان وسورية.

كما تمثل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في أحد جوانبها تعبيراً عن تنافس بين روسيا والولايات المتحدة لتوظيف الأقاليم الجيوستراتيجية لصالحها، فروسيا تسعى للتوسع في الشرق الاوسط، وأميركا تسعى لتخفيف تسارع التراجع وتعزيز الحضور في أوروبا. ولكن في المقابل، يتنامى الشعور بين النظم السياسية في إقليم الشرق الأوسط بتراجع السياسة الأميركية، كما برز في الخطة الاستراتيجية لإدارة جو بايدن (2021)[35]، ومن شأن استمرار الأزمة الأوكرانية تعميق هذا التراجع، مما سيؤثر على علاقات الوحدات داخل الإقليم، وكذلك على درجة استجابة بعض هذه الوحدات للمطالب الأميركية بخصوص الأزمة الأوكرانية[36].

وإذا كان هذا بشأن التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة في المنطقة، فإن السياسة الروسية تواجه تحدياً من نوع مختلف، يتمثل في مدى قدرتها على التوفيق بين تناقضات الأطراف الإقليمية في الشرق الأوسط، ومن ذلك التناقض بين المصالح الروسية والمصالح الإيرانية والكيان الصهيوني، والتناقضات الخليجية–الإيرانية، والمتطلبات الأمنية لكيان الاحتلال "الاسرائيلي"، والمتطلبات الأمنية السورية، والالتزامات الروسية تجاه كل من فلسطين والكيان الصهيوني. هذا بجانب التناقض في خريطة العلاقات الروسية–العربية، فالدول العربية، من حيث هذه العلاقات، تتوزع إلى مجموعتين: الأولى هي تلك الدول الأكثر استيراداً للسلع المدنية الروسية (وهي بالترتيب: مصر، والمغرب، والإمارات، والسعودية، وتونس، والأردن، وقطر)، والثانية هي الأكثر استيراداً للسلع العسكرية الروسية (وتأتي سورية على رأس قائمة الدول المستوردة للسلاح الروسي بنسبة 95% من أسلحتها، تليها الجزائر بنسبة 81%، ثم العراق بمعدل 44%، تليها مصر 41%)، ويبلغ حجم مبيعات الروس من السلاح للدول العربية بين2017–2021 نحو 21%من إجمالي مبيعاتها. وبالتالي فإن الدول العربية ستتأثر بحسب طبيعة حظر الصادرات على روسيا بين مدنية وعسكرية [37].

أما بالنسبة لإفريقيا: فإن هناك 3 تداعيات اقتصادية جراء العملية العسكرية الخاصة الروسية في أوكرانيا على إفريقيا، وهي ارتفاع أسعار الوقود والغذاء ونشوب توترات في مناطق الدخل المنخفض مثل الساحل والقرن الإفريقي. فارتفاع اسعار الوقود والغذاء رافقه أيضاً ارتفاع كبير بنسب التضخم، وقال كبير الاقتصاديين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إفريقيا، ريموند غيلبين، خلال مؤتمر صحفي في جنيف بسويسرا حسبما نقلت وكالة فرانس برس "هذه أزمة غير مسبوقة بالنسبة للقارة الإفريقية" . وتحدث غيلبين في المؤتمر عبر تقنية الفيديو من نيويورك عن ارتفاع التضخم لا

---

[34] **تداعيات الأزمة الأوكرانية على سياسات أوروبا الدفاعية"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 7/آذار/ 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/3JNegGl.**

[35] **The White House, "Interim National Security Strategic Guidance," whitehouse.gov, March 2021, "accessed April 3,2022". https://bit.ly/3rxtVTY.**

[36] **"U.S. Diplomatic Push for Ukraine Falters in a Middle East Influenced by Russia," The Wall Street Journal, March 3, 2022, "accessed April 3, 2022". https://on.wsj.com/38J4MPp.**

[37] **Russia's share in arms imports 2017–2021, Statista.com, March 15, 2022, "accessed April 3, 2022." https://bit.ly/38J4Yy.**

سيما في جنوب إفريقيا وزيمبابوي وسيراليون. وتوقع الخبير الاقتصادي انخفاضاً في النمو الاقتصادي في القارة الذي من المفترض أن يرتفع قليلاً هذا العام بعد كوفيد، وسيناهز نمو الصادرات 4% وليس 8,3 بالمئة كما كان متوقعاً.

ونتيجة ذلك ستواجه ملايين الأسر صعوبات مالية يمكن أن تفاقم الغضب الاجتماعي في أنحاء القارة التي تضم غالبية أفقر دول العالم. وأضاف ريموند غيلبين "ترى احتمال نشوب توترات في بؤر ساخنة مثل الساحل وأجزاء من وسط إفريقيا والقرن الإفريقي". وأردف المسؤول الأممي "يمكن أن تتفاقم التوترات خصوصاً في المناطق الحضرية والمجتمعات ذات الدخل المنخفض، وتؤدي إلى احتجاجات وأعمال شغب عنيفة"، لا سيما في البلدان التي تجري انتخابات هذا العام أو العام المقبل. ويعود ذلك خصوصاً الى اعتماد العديد من الدول الإفريقية على روسيا وأوكرانيا في استيراد المواد الغذائية، وهما مصدران رئيسيان للقمح والذرة وبذور اللفت وزيت دوار الشمس.

من جانبها، أوضحت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة أهونا إيزياكونوا أن "بعض البلدان الإفريقية يستورد ما يصل إلى 80% من القمح من روسيا وأوكرانيا. مع الاضطرابات التي تحدث الآن، هناك حالة طوارئ بصدد التشكل" [38].

نحو عالم متعدد الاقطاب

شهدت الفترة بين 1815 و 1918 تقاسم الدول الاوروبية العظمى كـ بريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا للنفوذ في العالم، فيما يمكن ان نسميه نظام تعددي من التحالفات الفضفاضة، مع تفوق واضح لكل من بريطانيا وروسيا حتى الحرب العالمية الاولى عام 1914. واستمرت القوى المنتصرة في هذه الحرب بإضافة الولايات المتحدة الامريكية التي شاركت في نهاية الحرب تقريباً متسيدةً العالم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، والتي اسفرت عن بروز نظام عالمي جديد أطلق عليه (الثنائية القطبية) بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، حتى سقوط هذا الاخير عام 1991، وتربع الولايات المتحدة الامريكية عرش النظام العالمي كمحور أحادي القطب.

ومنذ عام 2011 وفشل الحرب الكونية على سورية وتحديداً مع استعادة روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، وما تلاها من استعادة روسيا لمعظم اراضي إقليم دونباس في اوكرانيا، وتعميق التحالفات بين روسيا والصين من جهة وبين الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا المنهكة اقتصادياً جراء الأزمة الاوكرانية من جهة اخرى، فإننا امام متغيرات جديدة في النظام الاقتصادي العالمي.

العملية العسكرية الخاصة الروسية ومستقبل الوحدات الدولية

جاءت العملية العسكرية الخاصة الروسية في أوكرانيا بعد عدة نجاحات على المستوى العسكري، منها ضم شبه جزيرة القرم، ومنها إثبات فعالية الأسلحة الروسية في مساعدة الجيش العربي السوري في استعادة معظم الاراضي السورية من الارهابيين، ومنها تطور صادرات روسيا من الأسلحة. فقد تمكنت روسيا من زيادة حجم صادراتها من الأسلحة خلال الفترة من 2010 – 2014 بنسبة 37%، مقارنة بالفترة 2005 – 2009، محافظةً على المركز الثاني في التصنيف العالمي كأكبر مصدري السلاح في العالم. كما باعت روسيا السلاح لنحو 56 دولة في العالم كان نصيب الهند والصين والجزائر 60% منها. كما بلغت صادرات روسيا من السلاح خلال الأعوام 2014 حتى 2017، ما يزيد عن 15 مليار دولار سنوياً، مع دخول مستوردين جدد للسلاح الروسي مثل تركيا والعراق ومصر وجنوب إفريقيا[39].

---

[38] **إسراء أحمد فؤاد، 3 تداعيات اقتصادية جراء الحرب الروسية الأوكرانية على أفريقيا، الأحد، 08/ نيسان/2022، متاح على الرابط: www.youm7.com/story/.**

[39] **المركز الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولهم، SIPRI، الموقع الالكتروني، تواريخ مختلفة.**

من ناحية ثانية يرى جون ميرشايمر (John Mearsheimer) أن روسيا قوة عظمى، وبالرغم من أنها منحازة الآن إلى الصين، فمن المحتمل أن تُحوِّل جانب الانحياز مع الوقت وتتحالف مع الولايات المتحدة، لأن قوة الصين المتزايدة، تعتبر أعظم تهديد لروسيا نظراً لتقاربهما الجغرافي. وإذا ما ذهبت موسكو وواشنطن إلى صياغة علاقات متقاربة، بسبب خوفهما المتبادل من الصين، فسيتم إدماج روسيا على نحو سهل في النظام المحدود الذي تقوده الولايات المتحدة. أما إذا استمرت موسكو في الحفاظ على علاقات ودية مع الصين بسبب خوفها من الولايات المتحدة أكثر من خوفها من الصين، فسوف يحدث إدماج روسيا على نحو سهل في النظام المحدود الذي تقوده الصين. ولكن يبقى احتمال آخر يتمثل في أن روسيا لن تصطف إلى أحد الطرفين وتبقى على الهامش وتعمل على الاستفادة من تنافسهما معاً في اكتساب نقاط تعزز من قدراتها التنافسية والتفاوضية معهما معاً، سعياً نحو استكمال بنيتها القطبية[40].

هنا، سيكون من المهم التفكير في سيناريو نظام عالمي تسيطر فيه روسيا بشكل فعال على جزء كبير من أوروبا الشرقية، وتسيطر الصين على جزء كبير من شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ. وسيتعين على الأميركيين وحلفائهم في أوروبا وآسيا أن يقرروا، مرة أخرى، ما إذا كان هذا العالم مقبولاً، لأن هذا يعني نهاية النظام العالمي الحالي وبداية حقبة من الفوضى والصراع العالميين، حيث تتكيف كل منطقة في العالم بشكل غير مستقر مع التكوين الجديد للقوة [41].

فيما يتعلق بمسارات مستقبل الدور الروسي، تبرز قضية موقع روسيا في مجلس الأمن، بعد أن هدَّد الغرب بتجريدها من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن. وإذا كان طرد روسيا أو تجميد عضويتها في مجلس الأمن أو حقها في التصويت يواجه صعوبات حقيقية، فإن هناك مسارات بديلة لا تعني بالضرورة تجميد عضويتها، منها إمكانية الطلب من روسيا الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن، لأنه متعلق بحربها[42].

وبالنسبة لأوكرانيا، باعتبارها أهم الوحدات الدولية المرتبطة بهذه الأزمة، فإن أحد المسارات المستقبلية المطروحة لها هو التقسيم، ويقوم هذا المسار على استمرار العملية العسكرية وتصعيد الهجمات، والتفاوض حول تقسيم أوكرانيا أو تغيير نظام الحكم لـ"حكم فيدرالي"، واقتطاع مدن استراتيجية لضمها لدونباس، مثل مدينتي ماريوبول في أقصى الجنوب على بحر أزوف، ومدينة أوديسا على البحر الأسود، لأنهما –وفق القناعة الروسية– جزء من التقسيم الإداري لإقليم دونباس[43].

وبالنسبة لمستقبل أوروبا، يرى ميرشايمر أنه من المرجح أن تصبح أغلب البلدان في أوروبا، لاسيما القوى الأساسية، جزءاً من النظام المحدود بقيادة الولايات المتحدة، رغم أنه من غير المرجح أن تلعب دوراً عسكرياً جدياً في احتواء الصين. فليس لها القدرة على تصدير قوة عسكرية جوهرية تجاه شرق آسيا، كما أن الصين لا تمثل تهديداً مباشراً لأوروبا، ولأن الأمر يبدو أكثر منطقية بالنسبة لأوروبا في ترحيل المسؤولية إلى الولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين إلا أن صنَّاع السياسة الأميركية سوف يريدون الأوروبيين داخل نظامهم المحدود لأسباب اقتصادية وأمنية واستراتيجية. حيث تحرص الولايات المتحدة على منع البلدان الأوروبية من بيع التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج للصين

[40] John J. Mearsheimer, "Bound To Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order," International Security, Vol ،43.no. 4 (Spring 2019): 48-4

[41]Robert Kagan, "What we can expect after Putin's conquest of Ukraine," Washington Post, February 21, 2022. "accessed April 3, 2022". : https://wapo.st/3DcwEqs.

[42] ابتسام عازم، "هل يمكن حرمان روسيا من عضوية مجلس الأمن وحق استخدام الفيتو؟" العربي الجديد، 2/آذار/ 2022، متاح على الرابط: https://alaraby.com.uk/politics/.

[43] سليمان، التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا"، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق

والمساعدة في فرض ضغوط اقتصادية عليها حينما يتطلب الأمر ذلك. في المقابل، سوف تبقى القوات العسكرية الأميركية في أوروبا، محافظةً على الناتو ومستمرة في العمل باعتبارها صانع السلام في المنطقة[44].

العملية العسكرية الخاصة الروسية ومستقبل الأمم المتحدة

أكد مندوب سورية الدائم لدى الامم المتحدة الدكتور بشار الجعفري أهمية تفعيل مجموعة الأدوات والوسائل التي تملكها الأمم المتحدة في مجال صون الامن والسلم الدوليين بمنأى عن ازدواجية المعايير والتسييس[45].

فقد كشفت العملية الخاصة لروسيا في اوكرانيا عن العديد من نقاط الضعف في النظام الدولي القائم، وخاصة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودوره في الإشراف على النظام الدولي القائم، حيث أظهرت الأزمة الأوكرانية أن حق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يمثل عائقاً كبيراً أمام السلام، وكان منذ البداية عقبة رئيسية أمام استكمال الهيئة لمهمتها. وذلك راجع لكون الدول الخمس غالباً ما تنقسم إلى كتل جيوسياسية متنافسة، فيمارس عضو في كتلة واحدة حق النقض (الفيتو) على العديد من القرارات الحاسمة. ففي سياق الأزمة الأوكرانية يعني حق النقض الروسي في مجلس الأمن أن الولايات المتحدة وحلفاءها لا يمكنهم فرض عقوبات إلا من خلال "تحالف الراغبين". صحيح أن كِبر عدد البلدان وانتشار نظام المدفوعات القائم على الدولار خارج الحدود الإقليمية لأميركا يمنح العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة نفوذاً هائلاً. ومع ذلك، في هذه الحالة كما في حالات أخرى، سيزيد نظام العقوبات العالمية الذي يفرضه مجلس الأمن من تقويض الاقتصاد الخاضع للعقوبات.

ومن جانب آخر، إذا كان مجلس الأمن يقع في قلب النظام متعدد الأطراف اليوم، فإنه يواجه تحديات حقيقية، بالنظر إلى النطاق المتزايد للتهديدات التي يواجهها السلام والأمن. لذلك يبرز –ضمن مقترحات تغيير طريقة عمل مجلس الأمن– اقتراح إمكانية رد حق النقض لعضو دائم عن طريق إضافة بند إلى المادة (27) من شأنه أن يسمح بأغلبية كبيرة، تمثل ثلثي البلدان الأعضاء، تتجاوز حق النقض[46].

وبغض النظر عن مقترحات تطوير عمل مجلس الأمن، فإن المنتصر من الأزمة في أوكرانيا هو من سيقترح التعديلات في مجلس الأمن وغيره من المؤسسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وأقصد بذلك روسيا. فبوجود ند للولايات المتحدة الامريكية في الأمم المتحدة يمكن أن يتحقق نوع من التوازن الدولي يعود بالنفع على عدد أكبر من بلدان العالم وبما يتفق مع توجه الدكتور الجعفري سابق الذكر.

العملية العسكرية الخاصة الروسية ومستقبل النظام الدولي

من خلال ما سبق نجد أن العملية العسكرية الخاصة لروسيا في أوكرانيا قد كشفت للعالم أن القطب العالمي الأوحد(أمريكا) غير قادر على ممارسة دوره، حيث فقد قوة الردع التي كان يجب أن تمنع روسيا من دخول نزاع عسكري مع أوكرانيا. كما أن الآثار الاقتصادية لهذه العملية متمثلةً بارتفاع معدلات التضخم مع احتمال انكماش معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مرحلة من الركود التضخمي، بالإضافة إلى زيادة الإنفاقات سواءاً منها للمساعدات الإنسانية والعسكرية أو لتعزيز القدرات الدفاعية أو حتى لتحمل تبعات ومساعدة اللاجئين من هذه الحرب. مثل هذه التكاليف من شأنها زيادة مديونية الدول المعنية في أوروبا، ما سيخلق واقعاً عالمياً جديداً.

---

[44]Mearsheimer, "Bound To Fail," previous reference: P48.

[45] الجعفري: أهمية تفعيل أدوات الأمم المتحدة بمنأى عن ازدواجية المعايير والتسييس، الأمم المتحدة، الجمعة 22 أيار 2020.

[46]Kemal Derviş and José Antonio Ocampo, "Will Ukraine's Tragedy Spur UN Security Council Reform?," ProjectSyndicate.org, March 3, 2022. https://bit.ly/3wFZxtO.

أما عن مكانة روسيا في النظام العالمي الجديد فيمكن التنبؤ به من خلال أن النظام العالمي الحالي قد فقد دوره في العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، ولم يكن مجلس الأمن قادر على إصدار قرار بوقف إطلاق النار في أوكرانيا، فكيف بالعالم أن يصدق أن أمريكا ستدخل مباشرة في حرب مع الصين دفاعاً عن تايوان.

وبالتالي نحن نشهد عالم متعدد الأقطاب، أمريكا فيه من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى.

كما جاءت الأزمة الأوكرانية 2022، وسط صراع متعدد الجبهات عبر العديد من الأقاليم، سعت فيه روسيا إلى إعلان تحدي الغرب والتصدي لاستراتيجية الناتو في شرق أوروبا، ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع استراتيجي أميركي وانسحابات عسكرية أميركية من عدة مناطق، مقابل تمدد الصين التي باتت تمثل مركز الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أمام سعيها الحثيث خلال العقد الأخير نحو تحصين موقفها الدولي وتعزيز تحالفاتها ووضع أسس لنظام دولي جديد تكون لها فيه مساهمة أكبر في إدارة المشهد الدولي، وخاصة مع مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب[47].

وإذا كانت الأطراف الآسيوية والأوروبية لا تستطيع تحقيق التوازن في مواجهة الصين وروسيا بمفردها في المستقبل المنظور، فإنها تساعد في تعزيز الدعم السياسي المحلي للولايات المتحدة من أجل استمرار الالتزام العسكري في المنطقتين. ومن خلال تعزيز دور أكبر لحلفائها وزيادة تفعيل موقفهم السياسي، يمكن لواشنطن بناء توازنات إقليمية دائمة للقوى في آسيا وأوروبا، مدعومة بالقوة العسكرية الأميركية. وهذا قد يجبر بكين وموسكو على تبني نهج أكثر منطقية مع جيرانهما[48].

وقد ذهب ميرشايمر إلى أنه من المرجح أن تكون هناك ثلاثة أنظمة واقعية مختلفة في المستقبل المنظور: نظام دولي هزيل ونظامان محدودان قويان، أحدهما يُقاد من طرف الصين، والآخر يُقاد من طرف الولايات المتحدة. وسوف يكون النظام الدولي الهزيل مهتماً أساساً بالإشراف على اتفاقيات الحد من التسلح وجعل الاقتصاد العالمي يعمل بفعالية، ويمنح اهتماماً جدياً بمشكلات متعلقة بالتغيُّر المناخي، وسوف تقوم المؤسسات التي تشكل النظام الدولي بتسهيل التعاون البيني بين الدول وسوف يكون هناك سمتان أساسيان للعالم الجديد متعدد الأقطاب(multipolar) يشكلان على نحو عميق الأنظمة الصاعدة:

– السمة الأول: أنه بافتراض استمرار الصين في صعودها –فهي أقوى اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية ppp، وثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية وفق معيار سعر الصرف السائد mer –، فإنها ستنخرط في منافسة أمنية شديدة مع الولايات المتحدة، وسيكون ذلك بمنزلة السمة المركزية للسياسة الدولية على مدار القرن الحادي والعشرين، وسيقود هذا التنافس إلى خلق أنظمة محدودة يُهيمَن عليها من طرف الصين والولايات المتحدة. وستكون التحالفات العسكرية المركب المركزي لهذين النظامين، وهما الآن بصدد التشكُّل وسيشبه ذلك النظامين اللذين قادهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة. إلا أن الصين والولايات المتحدة سوف يكون لهما في بعض الأحيان أسباب تدفعهما للتعاون في مسائل عسكرية بعينها، وهو مسعى سوف يقع في نطاق اختصاص النظام الدولي، كما كان من قبل أثناء الحرب الباردة. حيث سيكون التركيز بالدرجة الأولى على اتفاقيات الحد من الأسلحة، وستنخرط روسيا في هذا المسعى كما ستفعل الصين والولايات المتحدة. ومن المرجح أن تظل المعاهدات

---

[47] **عبد الله العقرباوي، "هل تكون الحرب في أوكرانيا بداية نظام دولي جديد؟"، الجزيرة نت، 27/شباط /2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/3lRuKfU.**

[48] **Anne-Marie Slaughter et al., U.S. Grand Strategy After Ukraine: Seven thinkers weigh in on how the war will shift U.S. Foreign Policy," March 21, 2022. "accessed April 1, 2022". https://bit.ly/3j3906j.**

والاتفاقيات الموجودة التي تتعامل مع مسألة الانتشار النووي في مكانها، نظراً لأن كل القوى العظمى الثلاث تريد الحد من انتشار الأسلحة النووية. لكن سيكون على الأطراف الثلاثة التفاوض على معاهدات جديدة تحد من ترسانتهما العسكرية، مثلما فعلت القوتان العظميان أثناء الحرب الباردة.

– السمة الثانية: وجود قدر ضخم من التواصل الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، وبين الصين وحلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا، كما أن الصين والولايات المتحدة أيضاً تتاجران وتستثمران عبر كل أنحاء العالم. وليس من المرجح أن تقلص المنافسة الأمنية بين النظامين المحدودين هذه التدفقات الاقتصادية، فالمكاسب المتأتية من التجارة المستمرة مهمة ومطلوبة، حتى لو حاولت الولايات المتحدة الحد من تجارتها مع الصين، فبإمكان الأخيرة أن تُعوض ذلك من خلال تجارتها مع الشركاء الآخرين ، لذلك ذهب ميرشايمر إلى القول: إنه من المرجَّح أن يشبه المستقبل الوضع في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان هناك تنافس أمني شديد بين الحلف الثلاثي (النمسا–المجر وألمانيا وإيطاليا) والوفاق الثلاثي (بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا)، لكن كان هناك قدر هائل من التفاعل الاقتصادي بين هذه البلدان بشكل عام.

والنتيجة النهائية أن التنافس بين النظامين المحدودين اللذين تقودهما الصين والولايات المتحدة، سوف يُورط كليهما في منافسة اقتصادية وعسكرية تامة، مثلما كانت الحال مع النظامين المحدودين اللذين هيمنت عليهما موسكو وواشنطن أثناء الحرب الباردة. ويكمن الاختلاف الكبير هنا في أن النظام الدولي سوف يكون منخرطاً بعمق في إدارة جوانب التنافس في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي لم يكن موجوداً أثناء الحرب الباردة[49].

خاتمة:

إن العالم يتجه نحو صيغة من التعددية القطبية. لأن مكانة وقوة الولايات المتحدة كقطب أوحد بدأت تتراجع تدريجياً، فأساس قوتها يرتكز على قدرتها التنافسية – وخاصةً في المجال العسكري المبني أساساً على نظرية الإنفاق العسكري منذ كينز وحتى الآن – وتماسكها السياسي، وقد ظهر مدى الاهتزاز والتراجع فيهما مؤخراً: من خلال الانتخابات الأمريكية الأخيرة، والزيادة المتنامية لقوى دولية أخرى مثل روسيا والصين، والذي أظهر هذا الأمر بصوة أوضح هي الأزمة الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والجيوسياسية.

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال استعراض ما سبق من مباحث يمكننا التوصل الى ما يلي:

أولاً: إن النظام الرأسمالي قائم على الازمات، هذا النظام الذي تنتهجه بصورة كلية الولايات المتحدة الامريكية وبصورة جزئية كلاً من روسيا والصين، الأمر الذي مكن هذه الدول من زيادة تراكمها الرأسمالي ولكن بصور مختلفة. فالصين حققت تراكمها الرأسمالي بشكل اساسي من خلال قوة اقتصادها وزيادة صادراتها غير العسكرية، أما الولايات المتحدة الامريكية وروسيا فإنهما يحققان التراكم الرأسمالي بصورة أكبر من خلال صادراتهما من السلاح، مع تفوق روسيا في صادرات النفط والغاز.

هذا يعني أن الولايات المتحدة مستفيدة نسبياً من الازمة الاوكرانية بسبب خسارة جزء من نفوذها في أوكرانيا، والمستفيد الثاني هي روسيا بسبب توسع نفوذها الجغرافي في أوروبا واثبات تطور قدراتها العسكرية، ما يعزز قدرتها التنافسية في هذا المجال مستقبلاً، والمستفيد الأكبر هي الصين لأنها ليست طرفاً مباشراً في النزاع.

[49] **Mearsheimer, "Bound To Fail," previous reference:p33.**

ثانياً: إن المؤسسات الدولية وخاصةً مجلس الامن الدولي يعمل وفق ازدواجية المعايير وأثبت ضعفه وفشله في احتواء الأزمة الأوكرانية، فعلى سبيل المثال لا الحصر عند احتلال تركيا والولايات المتحدة الامريكية لأجزاء من الأراضي السورية لم يحرك ساكن هذا المجلس، في حين أدان العملية الخاصة لروسيا في استعادة جزء من أراضيها التي يقطنها غالبية روسية. وبكل الاحوال هذه الإدانة لا تعني شيئاً لأن مجلس الامن وغيره من المؤسسات الدولية يرضخ للأقوى وللأمر الواقع كونه تابع بشكل أو بآخر للإرادة الأمريكية البراغماتية.

ثالثاً: نحن نشهد اصطفافات وتحالفات دولية جديدة بعد الأزمة الأوكرانية سواءً لصالح روسيا أو لصالح الولايات المتحدة لم نقل لصالح أوكرانيا ولا الاتحاد الاوروبي لأن هذا الاخير كما ثبت في الأزمة الاوكرانية (ومنذ خطة مارشال الامريكية لإعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية) ما هو إلا أداة بيد الإدارة الامريكية. هذا الاصطفاف سينتج عنه عالم ثنائي أو متعدد القطبية بعد انتهاء روسيا من عمليتها الخاصة في اوكرانيا. ربما لن تكون هذه المرحلة الانتقالية بهذه السهولة ولكنها ضرورة حتمية اقتصادية موضوعية، لأن أوروبا لا يمكنها العيش بدون روسيا (الغاز والغذاء) ولا روسيا يمكنها العيش بعزلة عن العالم الخارجي، ولا الصين ستبقى راضية بوضعها على الحياد.

References:

1) Abdel Halim, Iman. Ahmed. will the Ukrainian war turn into a strategic disaster for Moscow? March 10, 2022, available at: https://bit.ly/3KIfDXP .
2) Agencies, exceeding 600 billion dollars .. Learn about Ukraine's losses from the war, Youm7 newspaper, Cairo, June 1, 2022 Available at: https://m.youm7.com/amp/ .
3) Al-Aqrabawi, Abdullah. "Will the war in Ukraine be the beginning of a new international order?", Al Jazeera Net, February 27, 2022. Available at: https://bit.ly/3IRuKfU.
4) Al-Beblawi, Hazem, The Ordinary Man's Guide to Economic Expression, Dar Al-Shorouk, Egypt, 1993.
5) Al-Hamsh, Munir, The March of the Global Economy in the Twentieth Century, Reflections on Growth, Crises and Chaos, Damascus, Dar Al-Ahali, 2001.
6) Al-Jaafari, Bashar: The importance of activating the tools of the United Nations, free from duplication, laws and politicization, United Nations, Friday, May 22, 2020.
7) Ali, Madin. Jawad. *Economic Development in the Conditions of Globalization (International Growth and Determinants, Special Thesis for Syria)*, Ph.D. Thesis, Damascus University, 2000.
8) Al-Naqeeb, Anwar Mahmoud, *The Intellectual Framework for Crises*, Journal of Social Affairs, Journal of the American Society of Sharjah, Issue 107, Autumn 2010.
9) Azem, Ibtisam. Can Russia be denied membership in the Security Council and the right to use its veto? Al-Araby Al-Jadeed, March 2, 2022, Available at: https://alaraby.com.uk/politics/.
10) Connolly, K, "Russia's Invasion of Ukraine: How Did It Reveal the 'Fragility' of Peace in Europe?" BBC, 10 March 2022. Available at: https://bbc.in/3OfBKqV .
11) Dervis, K. and Ocampo, J. A, "Will Ukraine's Tragedy Spur UN Security Council Reform?" ProjectSyndicate.org, March 3, 2022. Available at: https://bit.ly/3wFZxtO.
12) Dowidar, Muhammad, Principles of Political Economy, Part One (The Basics), Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, Lebanon, 2002.
13) Dowidar, Muhammad, Principles of Political Economy, Part Two (monetary economy), Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, Lebanon, 2001.
14) El-Baz, Mahinaz. *"Ukraines Mechanisms for managing the War Economy with Russia,"* Future Center for Research and Advanced Studies, Abu Dhabi, UAE, 23 March 2022 Available at: https://bit.ly/37oCwkT .
15) Farouk, Abdul-Khaleq. Estimated economic losses for Russia due to the Ukrainian crisis, March 14, 2022 , Almayadeen site, available at: https://www.almayadeen.net/amp/articles/ .

16) Fouad, Israa. Ahmed. 3 Economic Repercussions of the Russian-Ukrainian War on Africa, Sunday, May 08, 2022, Available at: www.youm7.com/story/ .
17) Helbruno, R, Author. Al-Barawi, Rashid, translation, economic thought leaders, Cairo, Egyptian Al-Nahda Library, 2nd edition, 1979.
18) Kagan, R. "What We Can Expect After Putin's Invasion of Ukraine," Washington Post, February 21, 2022. Available at: https://wapo.st/3DcwEqs .
19) Keynes J. M. The General Theory of Employment, Interests and Money, Machmillan, London, 1936.
20) Mearsheimer, G. J. *"Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order,"* International Security, Volume 43, no. 4 (Spring 2019):pp. 4–48.
21) Morsi, Fouad, Capitalism Renewes Itself, The Knowledge World Series, Kuwait, 1990, No. 147.
22) Paul, S. and Harry, M. What Exists: Welfare State or Capitalism, Today's Sqcialism Roundtable, Kavatal, Yugoslavia, 1986.
23) Russia's share of arms imports 2017-2021, Statista.com, March 15, 2022, Available at: https://bit.ly/38J4Yy .
24) Samuelson, House, Nord, Economics, Library of Lebanon, Publishers, Lebanon, 2006, pp. 495-501
25) Sanctions increased Russia's gains and the West's losses, Sputnik Agency, citing CNN, June 27, 2022, available at: https://arabic.sputniknews.com/20220627/ .
26) Slaughter, A.M. et al., U.S. *Grand Strategy After Ukraine: Seven thinkers weigh in on how the war will shift U.S*. Foreign Policy," March 21, 2022. Available at: https://bit.ly/3j3906j.
27) Solomon, Consequences and Signs of Russian Military Operations in Ukraine", International Politics Journal, op.
28) Stockholm International Peace Research Centre, SIPRI, website, various destinations.
29) *"The Implications of the Ukrainian Crisis on European Economies in a Short Period,"* Future Center for Research and Advanced Studies, 17 March 2022, available at: https://futureuae.com/ar/mainpage/ltem/7165/ .
30) *The Implications of the Ukrainian Crisis on Europe's Defense Policies*, European Center for Counter-Terrorism and Intelligence Studies, March 7, 2022 Available at: https://bit.ly/3JNegGl .
31) The White House, "Interim National Security Strategic Guidance," whitehouse.gov, March 2021, Available at: https://bit.ly/3rxtVTY .
32) *"U.S. Diplomatic Pressure for Ukraine's Stall in Russia-Influenced Middle East,"* The Wall Street Journal, March 3, 2022, Available at: https://on.wsj.com/38J4MPp.
33) White,O. et al., War in Ukraine Result in Twelve Upheavals that Changed the Face of the World, McKinsey Arabic, New York, May 9, 2022 Article available at: https://www.mckinsey.com/featured-inisights/highlights-in-arabic/war-in-ukraine-twelve-disruptions-changing-the-world-arabic/ar.
34) Wilp, Sudha. David, Brockhoff, Thomas. Kleine. "A New Germany: How Putin's Aggression Is Changing Berlin Foreign Affairs, March 1, 2022," Available at: https://fam.ag/3u31hLS .
35) Zaki, Ramzy, Study: *The crisis of the capitalist system*, Al-Ahram Al-Iqtisadi Journal, Issue (718), October 11, 1982.